مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 02 ص- ص: 775- 790

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومتطلبات تنميتها

The Algerian economic institution and its development requirements

قبايلي محمد[1]، المركز الجامعي . بريكة (الجزائر)، mohammed.kebaili@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/02 تاريخ قبول المقال: 2022/08/18

الملخص:

إن اعتماد الحكومات المتعاقبة للدولة الجزائرية على الريع البترولي أدى إلى نتائج عكسية وعواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني، مما استوجب البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات، من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت عليها العديد من الدول وحققت من ورائها دفعا ونموا وتنويعا اقتصاديا كبيرا من خلال رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة وخلق فرص عمل جديدة و الإسهام في تنويع الإنتاج بالإضافة إلى زيادة القدرة على المنافسة، إلا أن واقع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية . التنمية الاقتصادية . تنويع الإنتاج

Abstract : The dependence of the successive governments of the Algerian state on oil rents led to counterproductive results and dire consequences for the national economy, which necessitated the search for sect oral alternatives to hydrocarbons, including small and medium enterprises, which many countries relied on and achieved significant economic growth and diversification through raising the level of Productivity in all work and activities, creating new job opportunities and contributing to the diversification of production in addition to increasing the ability to compete. However, the reality of the economic institution in Algeria has not yet reached the level that would ensure the achievement of the desired goals.

Keywords: economic institution, economic development, production diversification

[1] قبايلي محمد

المقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أحد أهم الخيارات الاقتصادية والاجتماعية في العالم حيث تُحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول كونها تمثل موردا اقتصاديا هاما وأساسيا لها، لما لها من تأثيرات مباشرة وغبر مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ تعمل على زيادة الدخل الوطني كما أن لها دور أساسي في توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي والمحافظة على استمرارية المنافسة، كما أنها توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وهذا كله يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

في هذا السياق، بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية ومجموعة من برامج الدعم والتمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما يُمَكنها من الاستمرار والمحافظة على حصصها السوقية من جهة و النفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الارتقاء أكثر بهذا القطاع. لكن بالرغم من كل هذه المجهودات إلا أن سياسة دعم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة.

فما هي أهم معيقات المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ؟ و ما هي استراتيجيات تنميتها وتفعيلها ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يتعين علينا التطرق إلى العنصرين التاليين: واقع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر (المحور الأول) وأهم معوقات المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ومتطلبات تنميتها (المحور الثاني).

المبحث الأول: واقع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

نشطت المؤسسة الاقتصادية في الحقبة الاستعمارية بصفة معتبرة إلا أنها كانت حكرا على المعمرين حيث كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين والأجانب، والنسبة المتبقية أي حوالي 2% تعود للجزائريين وهي تتسم بمحدوديتها من حيث العدد ومن حيث الجدوى الاقتصادية خاصة من حيث مساهمتها في القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل ...الخ[2].

أما بعد الاستقلال فقد مرت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر بظروف صعبة نوعا ما، حيث كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وقد عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مراحل أساسية هي:

2 – خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 222.
– الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 1989.

مرحلة ما بعد الاستقلال من سنة 1962 إلى سنة 1979 (أولا) ثم مرحلة الإصلاحات 1980-1992 (ثانيا) وأخيرا مرحلة الانتقال من الاقتصاد الإداري إلى الاقتصاد المنفتح من 1993 إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: مرحلة ما بين 1962 – 1979

بعد الاستقلال وجدت الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك نفسها عاجزة عن تسيير المؤسسات المتوقفة نتيجة الهجرة الجماعية للفرنسين وهذا لعدة أسباب من بينها الافتقاد للموارد البشرية المؤهلة وكذا التدهور الكبير في حالة الكثير من هذه المؤسسات، الشيء الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة. وفي ضل هذه المعطيات ونظرا لرغبة الدولة الجزائرية في الحفاظ على سيادتها الوطنية وتحقيق استقلالها الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي، قامت الحكومة آنذاك بتبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الأولوية على حساب القطاع الخاص الذي هُمش بشكل كبير أي أن الدولة هي المقاول الرئيسي في البلاد.

واتجهت الحكومة في هذه المرحلة للاعتماد على الصناعات الثقيلة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة لها، فخلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1970 شيدت الدولة ما يفوق العشرين مؤسسة وطنية قصد خلق وتشيد قاعدة ونواة صناعية كبرى[3]، الأمر الذي انعكس سلبا على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ونفش الأمر بالنسبة للمؤسسات المملوكة للقطاع الخاص حيث انحصر دورها في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات للقطاع الصناعي (المشاريع الكبرى)

ويمكن القول أن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 1962-1979 تميز ببطيء شديد, وكانت هذه المؤسسات المؤسسة الاقتصادية تنقسم إلى:

- مؤسسات تابعة للقطاع العام .
- مؤسسات تابعة للقطاع الخاص.

1- المؤسسات التابعة للقطاع العام:

كانت هذه المؤسسات تخضع في تسيرها مباشرة للجماعات المحلية (البلدية, الولاية) التي أخذت

[3]- Mohand Arezki, **La création d'entreprises en Algérie**, Cahiers du CREAD n°73, 2005, pages 51-70.

على عاتقها مهمة تنظيم وضمان تطوير هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولت الحكومة ترجمة أهدافها المتعلقة ببعث نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في هذه المرحلة بتبني سياسة تنموية وتطويرية من خلا المخططات المختلفة كالمخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني وذلك بتطبيق ثلاث برامج تنموية تتمثل فيما يلي:

- البرنامج الأول : (1967- 1969) ويتضمن استرجاع المقاولات التي خلفها الاستعمار وتحويلها إلى مقاولات عامة محلية تهتم بتطوير النشاطات والصناعات الحرفية و التقليدية في إطار البرامج الخاصة مدفوعة من وزارة الصناعة .- البرنامج الثاني : (1973/1970) وفيه تطور نشاط المقاولات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقا من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه النشاطات ضمن المخطط الوطني للتنمية.

- البرنامج الثالث : (1977/1974) تضمن تطبيق برنامج الصناعات والنشاطات المحلية الذي عُد بمثابة الانطلاقة الفعلية لتطوير وتنمية النشاط المقاولاتي، حيث تم إنشاء وحدات محلية صغيرة ومتوسطة تعمل على دعم مجهودات التنمية اللامركزية.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة إلا انه خلال هذه الفترة الممتدة من 1963الى 1969 تميزت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضعف الشديد وذلك نظرا لضعف وتواضع الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى انشغال السلطات بمشاكل التنظيم الإداري[4]، حيث نسبة المشاريع المنجزة لم تتجاوز 19% أي ما يعادل 144 مشروع من اصل 744 مشروع.

من خلال هذه الارقام يتضح أن وتيرة انجاز الدولة الجزائرية للمشاريع كانت جد بطيئة ومرد ذلك يعود لصعوبات التمويل وكذا نقص اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى افتقاد الجماعات المحلية لوسائل الانجاز اللازمة وهو ما توضحه نسبة الانجاز المتدنية، ناهيك عن وجود صناعات لم ينجز منها أي مشروع كما هو الحال للصناعات الكيمائية، ومع ذلك توجد بعض الصناعات التي لوحظ بها تقدم نسبي مثل للصناعات التقليدية والغذائية.

2- المؤسسات التابعة للقطاع الخاص :

إن السياسات والاختيارات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد استقلالها والقائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي تسببت في الحد من تواجد وتطور المقاولات الخاصة في الجزائر، زد على ذلك قيام الدولة الجزائرية بتحويل المؤسسات الخاصة التي خلفها الفرنسيون إلى مؤسسات وطنية بداية من سنة

4 - محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص370 وما بعدها.

1967م، كل هذا ساهم في تهميش القطاع الخاص وحرمانه من لعب دور بارز في تنمية الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: مرحلة ما بين 1980 – 1988

تميزت هذه المرحلة بصدور أول قانون يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 أوت 1982، مما يظهر اهتمام وتحول الدولة ولو نسبيا بالقطاع الخاص رغم مجموعة الشروط التي فرضها هذا القانون على القطاع المستثمرين الخواص والتي تمثلت فيما يلي[5]:

- ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة.
- عدم تجاوز التمويل البنكي لنسبة 30% من المبلغ الكلي للاستثمار المعتمد.
- لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دينار لمؤسسات الأموال و 10 مليون دينار لمؤسسات الأشخاص.
- منع تملك عدة مشاريع لنفس الشخص في نفس الوقت.

قامت أيضا في هذه الفترة الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من المحاولات المحتشمة لصالح المقاولات الخاصة في ضل استمرار الاختيار الاشتراكي، كإنشاء ديوان وطني خاص بالتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الاقتصادية الخاصة سنة 1983، بالإضافة إلى إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بالاستثمارات الخاصة سنة 1987.

وحملت هذه المرحلة بعض الإصلاحات جسدتها الحكومة في المخططان الأول (1980 – 1984) والثاني (1985 – 1989)، فأعيد الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص كما تراجعت سياسة الصناعات المصنعة الكبرى وبدأت الصناعات الصغيرة تأخذ مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المؤسسات تم تقيدها وتوجيهها نحو القطاعات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، حيث أخذت شكل مؤسسات عائلية صغيرة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ومواد البناء والصناعات الحرفية...الخ[6].

5 – مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، les cahiers du CREAD، العدد 76، الجزائر، 2006، ص 68

6 – Sadi Nacer–Eddine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, 2ème Edition,Office des publications universitaires, Université pierre MENDES, France, 2006.p 28 – 29

ولقد تم في هذه المرحلة أيضا وبالضبط في سنة 1982 إنشاء ما يقارب 12000 مؤسسة صغيرة خاصة، منها حوالي 7000 مؤسسة تنشط في قطاع البناء والباقي ينشط في القطاع الصناعي واستمرت بالتزايد التدريجي، وهذا يعتبر انجاز آنذاك في ضل نقص وصعوبة الحصول على القروض البنكية وضعف إن لم نقل انعدام مساعدات الدولة، بالإضافة إلى البيروقراطية وفساد الإدارة والتهميش الكبير والمتعمد للقطاع الخاص[7] والذي دام إلى نهاية سنة 1988

ومن خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات نلاحظ ارتفاع عدد العمال بهذه المؤسسات إلى 16481 عامل سنة 1986 بعدما كان 12359 سنة 1984، ليعاود الانخفاض إلى 14477 عامل سنة 1988

من هذه الأرقام يلاحظ تذبذب واضح في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعكس التخبط في خيارات الدولة الاقتصادية بين التوجه الاشتراكي واقتصاد السوق.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد إصلاحات 1988

نتيجة لزيادة الحاجة للمساعدات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية جراء الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض سعر البترول، شرعت الدولة الجزائرية انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق حزمة من الإصلاحات الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية وطرق تسيرها، فظهر ما يسمى بصناديق المساهمة مهمتها تسير حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة[8] التي بقيت كمساهم فقط، وتبعا لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة العمومية الاقتصادية وبدأ التوجه نحو انفتاح اقتصادي حقيقي، وتهيئة الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص، حيث شهدت هذه المرحلة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار.

وفي سنة 1991 تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم أيضا سنة 1993 صدور قانون الاستثمار الذي كان يهدف إلى ترقية الاستثمار عن طريق إتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب وكذا تقديم الحوافز والدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7 – N.E. Sadi, Op.Cit., p. 29.

8 – سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 – 23 أفريل 2003، ص 164

وبعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وإعطاء القطاع الخاص مكانته الحقيقية، حيث حدد إجراءات التسيير الإداري التي يجب تطبيقها عند إنشاء المؤسسة، كما تضمن في فروعه الأخرى سياسة الدولة لدعم ومساعدة هذا القطاع، والتدابير المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنسيق مع الحركة الجمعوية في المؤسسات، كما أعطى مكانة خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي الذي أكد عليه مجلس الحكومة سنة 1998، ونص القانون أيضا على ترقية المقاولة من الباطن،[9] وأدت هذه السياسة التحفيزية إلى زيادة نمو معتبرة في مجموع الاستثمارات الخاصة التي تركزت بصفة أساسية في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انتقل عدد المؤسسات الخاصة بما فيها الصناعات التقليدية من مجموع 244570 مؤسسة سنة 2001 الى 410293 مؤسسة سنة 2007، اما مؤسسات القطاع العام فتراجعت من 778 مؤسسة الى 666 مؤسسة في نفس المدة.

من خلال هذه الأرقام التي تبين تزايد مستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمؤسسات الخاصة وقطاع الصناعات التقليدية وتراجع هام بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام ناتج عن عمليات الخوصصة.

في سنة 2014 ظهرت العديد من المبادرات ومشاريع القوانين الهادفة الى إدخال إصلاحات جذرية بغية إعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لدورها الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واللافت في هذه السنوات الأخيرة هو تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص وإنشاء العديد من مناطق نشاطات اقتصادية لها بغية اندماجها في عمليات الإنتاج الصناعي والإسهام في سلاسل القيم المضافة، وفي هذا الإطار طرح تصور اقتصادي للنمو لفترة ما بين (2016 . 2030) الذي يتضمن دور المؤسسات المتوسطة في النمو الاقتصادي، لكن كل هذه التدابير والإصلاحات لم تؤتي أكلها ولم ترقى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمكانة الحقيقية لها.

المبحث الثاني: معوقات المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ومتطلبات تنميتها

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم العديد من الإجراءات والآليات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في سبيل تنمية هذا القطاع من خلال إنشاء هيئات مدعمة ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسـير القرض المصغـــــــر

9 - صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة،2004.

(ANGEM) وصندوق ضمان القروض لـ م ص م (FGAR) وصندوق ضمان قروض استثمارات لـ م ص م (CGCI-PME) بالإضافة إلى العديد من الأجهزة المختصة في المرافقة كالمشاتل ومراكز التسهيل، مازالت المؤسسة الاقتصادية تعاني في الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها، وسنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أهم هذه المعوقات (أولا) واقتراح بعض الحلول (ثانيا).

المطلب الأول: معوقات تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

للتعرف على أهم المعوقات التي تعترض نجاح وتطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر نسلط الضوء على الإحصائيات المأخوذة انطلاقا من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال بالإضافة إلى ما جاء في نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما قامت به وزارة السياحة والصناعات التقليدية من إحصاء لمجموعة من الإختلالات و المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر وذلك من خلال الزيارات للمواقع [10] والمنشورة في صفحات نشرات المعلومات الاقتصادية لسنة 2005، 2006 و2007، بالإضافة إلى المنشورات والدراسات الخاصة بالإضافة إلى النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم للفترة الممتدة بين (2014 إلى 2020)، قمنا باستخلاص مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تقف حاجزا أمام تطور القطاع السياحي في بلادنا وصنفناها إلى معوقات إدارية وسياسية (أ) ومعوقات مالية واقتصادية (ب) ومعوقات اجتماعية وثقافية (ج)

أ – المعوقات الإدارية والسياسية

بالرغم من التوجيهات والتوصيات لتسهيل المهمة على المقاولين والمستثمرين من قبل الوصاية على القطاع إلا أن المقاول بقي يواجه جملة من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلي[11]:

- الفساد الإداري وتعقيدات الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمرين إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة والمحسوبية والوساطة لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة.

10 – وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص ص 53 –56.

11 – وصاف سعيدي – قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والمعوقات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 47 .

– تبري يوسف – محمد ساحل، الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان :السياحة رهان التنمية المستديمة، يومي 24 و 25 افريل 2012، جامعة البليدة، ص 09.

- تعدد المراحل التي يمر عليها المقاول من أجل الوصول إلى تجسيد استثماره، بحيث يضطر لأداء 14 مرحلة كاملة مقارنة بالمغرب وتونس التي يمر فيها بين 5 إلى 9 مراحل إدارية.
- عدم التكامل بين الهيئات المختلفة أدى إلى تداخل الصلاحيات بين هذه الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
- غموض في بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى.
- كثرة الرسوم ومقدارها وعدم قدرة مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات، حيث تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي أن ببيئة الاستثمار في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية.[12]
- العامل الأمني الغير مستتب الذي عانت منه الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي ساهم ولازال يساهم ويحول دون تطور المقاولتية في الجزائر.

ب – المعوقات الاقتصادية والمالية

بالإضافة للعوائق الإدارية والسياسية يعاني القطاع المقاولاتي بالجزائر من مجموعة من العوائق الاقتصادية والمالية والتي من أهمها ما يلي[13]:

- عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعد عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر المحلي والأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن أهم مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي التضخم و تخفيض العملة الوطنية وهما سمتان بارزتان في الاقتصاد الجزائري حيث بلغ التضخم سنة 2009 %5.74 .[14]
- إن إشكالية التمويل وتخلف النظام المصرفي يعد من المشاكل الرئيسية التي تقف كعقبة أمام عملية التنمية وتطور المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر.

12 – القنيعي عز الدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012، ص 75

13 – عبد الرزاق مولاي لخضر، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 143

– يحيى ولد محمود جدو، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير–دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 73

14 – موقع البنك الدولي : http//www.albankaldawli.org.

- مشكلة العقار الصناعي في الجزائر تعد من أهم المعوقات التي تقف أمام تجسيد الاستثمارات على ارض الواقع سواء منها المحلية أو الأجنبية وذلك بسبب ندرته ونظرا كذلك لتعقد إجراءات الحصول عليه من جهة وارتفاع أسعاره من جهة أخرى.
- تعاني الجزائر من نقص فادح في البنية التحتية اثر بالسلب على تطور وانتشار العمل المقاولاتي في جميع مناطق الوطن خاصة الجنوبية منها. [15]
- نقص خبرة مسيري المؤسسات المصغرة والصغيرة في المجال الإداري و المالي و حتى الإمكانيات، ويمتاز هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال و سريع لها.[16]

ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية

هناك نوع ثالث من العوائق التي تحد من تطور وترقية المؤسسة الاقتصادية تتمثل في العوائق الاجتماعية والثقافية والتي نوردها كما يلي[17]:

- نقص كبير إن لم نقل غياب الثقافة المقاولتية لدى غالبية شرائح ومكونات المجتمع الجزائري، إضافة إلى تراكم المشاكل الاجتماعية.
- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج و التي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- قصور في الوعي وعدم الأخذ بكل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية للمنطقة من قبل أصحاب المشروعات الاستثمارية عند التخطيط لمشروعاتهم.
- نمو و تطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية.

15- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2005، ص 127.

16 - مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول" :المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية -"بشار 24 - 25 افريل 2006.

17- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 251.

- عراب عبد العزيز، استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 157.

- عدم فعالية أساليب التكوين و خاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير و اقتصاد السوق، إدارة الأعمال و تسيير المنتوج و كذا تقنيات البيع و التصدير.

المطلب الثاني: متطلبات تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر

مما لا شك فيه أن الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي لأي دولة، وهو الطريق الأمثل لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ومكانة الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات الإستراتيجية بتطبيق سياسات مختلفة تسمح لها بتطوير وتنمية المؤسسات الصغير والمتوسطة.

واعتمدت الجزائر لتحقيق وتفعيل وتحسين مؤشرات مناخ الأعمال على وضع مخططات إنعاشية وضبط وترتيب أولويات النشاطات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني كما هو الحال بالنسبة للمخطط التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي كان منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتهدف الدولة من وراء هذه المخططات إلى جعل المقاولتية إحدى محركات النمو الاقتصادي بتثمين الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها في إرساء تنمية مستدامة وجعل الاقتصاد الجزائري من أهم واقوي الاقتصاديات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فرغم حداثة نشأة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، وعد تبوئها المكانة اللائقة بها عل المستوي الاقتصادي الكلي، نضرا لاصطدامها بمجموعة العوائق التي تطرقنا اليها فيما تقدم من البحث، إلا أن خيارها بأن تُشيد اقتصاد قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية ولبلوغ هذه الغاية يجب على الدولة ومن ورائها القائمين على هذا القطاع أن تعمل على تحسين المناخ الاستثماري (أ) وتقديم تحفيزات إضافية للاستثمارات لتشجيع جلب رؤوس الأموال خاصة الأجنبية منها (ب).

أ- تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر

لتحسين المناخ الاستثماري في القطاع المقاولاتي ينبغي القيام بإجراء إصلاحات على جميع المستويات والتي من أهمها:

الإصلاحات على المستوى الإداري والسياسي:

- ضرورة رسم صورة جديدة عن الجزائر في المجالين الأمني و الاقتصادي.

- ضرورة امتلاك السلطات العمومية لإرادة سياسية قوية للنهوض بهذا القطاع مثل ما هو الحال عليه في بلدان مجاورة لنا.
- المحافظة على الاستقرار السياسي وهو العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره.
- مكافحة الفساد الإداري والبيروقراطية بتخفيف الإجراءات على المستثمرين وتسهيل وصولهم وحصولهم على الخدمة.[18]
- العمل على استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر المحلي أو الأجنبي، وعلى تحويل الأرباح بالنسبة لهذا الأخير بوجود" تشريع وتنظيم "واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع.[19]

الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والمالي:

- تعزيز مكانة وموقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كبديل لقطاع المحروقات توسيع وتطوير البنية التحتية بمختلف أنواعها.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بحيث لا يكون عرضة للانهيار أمام الأزمات الاقتصادية، فالاستقرار الاقتصادي يعد عاملا مهما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لذا يتوجب على الحكومة العمل على مستويات مقبولة للتضخم ولقيمة الدينار الجزائري.
- تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية عن طريق إنشاء قاعدة معلومات اقتصادية ومعطيات إحصائية.
- تنشيط وتفعيل التسويق من خلال الدعاية والإعلان لما له من دور هام في جذب المستهلك نحو المنتج المروج له.
- تشجيع البنوك على منح القروض الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق صيغ تمويلية أكثر نجاعة، كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي والفلاحي كونهما قطاعين هامين في الاقتصاد الوطني وإيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية

18 – بن لكحل نوال/الأغا تغريد، السياحة في الجزائر مقوماتها ومعوقاتها، ورقة بحثية، الملتقى الدولي الثاني بعنوان :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي بتيبازة، ص 16.

19 – سعدون بوكبوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثالث 2004، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 111.

- استحداث أسواق جهوية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يبقى سوق الأوراق المالية بورصة الجزائر مفتوحة للمؤسسات الكبرى ذات القيمة المعتبرة بالنسبة للاقتصاد.
- إيجاد حلول سريعة ومدروسة لمشكلة العقار السياحي في الجزائر

الإصلاحات على المستوى الاجتماعي والثقافي:

يجب على القائمين على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الاعتناء بعامل آخر لا يقل أهمية عن لعوامل السابقة والذي يتمثل في رفع المستوي الاجتماعي والثقافي للمجتمع من خلال:

- العمل على رفع درجة الوعي لدى المجتمع وبعث فيه روح المقاولتية عن طريق المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها الجامعة.
- العمل على ترقية جودة المنتوج وتعزيزه عن طريق توفير العمالة المؤهلة و المدربة لأداء خدمات ذات جودة عالية وبنوعية ترقى للمقاييس الدولية، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء معاهد وكليات متخصصة في هذا المجال.
- القيام بنشاطات توعية وتحسيسية تهدف إلى تشجيع وغرس ثقافة المقاولاتية لدى المواطن بإشراك وحث جمعيات المجتمع المدني على المساهمة في ذلك.
- الاعتناء بالصناعات التقليدية وبالحرفين والفنين ومرافقتهم في تسويق منتجاتهم والتي تعبر عن التراث.

ب- تقديم ضمانات وتحفيزات إضافية لجلب للاستثمارات

يتوجب على الدولة الجزائرية لتطوير المقاولتية وجلب الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات القيام بتحسين التحفيزات الممنوحة للمستثمرين (1) بالإضافة إلى تقديم الضمانات اللازمة للاستثمار الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالثبات التشريعي (2).

1- العمل على تحسين التحفيزات الممنوحة للمستثمر

الإعفاء الضريبي هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة[20]، وذلك حسب نوع النشاط وأهميته وموقعه الجغرافي، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين (2) إلى عشرة (10) سنوات وقد تصل إلى 20سنة في بعض الدول.

20 – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 173.

إن النشاطات الاستثمارية تخضع في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل باقي الاستثمارات الأخرى، إلا أنه نظرا لأهمية ومميزات هذه النشاطات السياحية في التنمية المستدامة، لكونها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الدولة ذات أولوية، تم منح المستثمرين عدة امتيازات وجباية مخففة.

ومع ذلك تعد الحوافز الضريبية في الجزائر ضعيفة مقارنة مع دول أخرى، مما اثر على دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يبلغ هدفه ويأتي بثماره في الجزائر، ولتوضيح ذلك قمنا بإجراء مقارنة بسيطة بين بعض الدول العربية خصوصا على الجزائر وتونس وذلك كما سيأتي:

- **الإعفاءات الضريبية (الدخل والإرباح)**

تمنح جميع الدول العربية إعفاء من الضريبية على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، إلا أن هذا الإعفاء تتفاوت مدته ومقداره من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن الدولة المصرية مثلا تمنح إعفاء على ضريبة الدخل يصل إلى عشرين سنة، أما في تونس فتتمتع مجموعة كبيرة من المشاريع لإعفاء لمدة عشرة سنوات وبعد انتهاء هذه المدة يستفيد المستثمر من نسبة تخفيض تقدر ب 50 % لمدة غير محدودة، وبالرجوع للنظام الضريبي الجزائري نجده يمنح المستثمر إعفاء من ضرائب الدخل والأرباح لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي فقط وبالتالي النظام الضريبي التونسي أفضل من النظام الضريبي الجزائري.

- **الرسوم الجمركية**

الغالبية من قوانين الاستثمار العربية أعفت المستثمرين من دفع الرسوم الجمركية على التجهيزات والمعدات التي تدخل في تنفيذ الاستثمار ومثال على ذلك قانون الاستثمار الليبي الذي يعفي كل الآلات والسلع اللازمة لتحقيق المشروع الاستثماري من جميع الرسوم والضرائب الجمركية.

أما قانون الاستثمار المصري فيعفي السلع التجهيزية والمعدات و المعدات اللازمة لتنفيذ الاستثمار من كل الرسوم والضرائب الجمركية وذلك بنسبة 95 %.

وفي القانون التونسي يكون الإعفاء من الرسوم الجمركية لكافة القطاعات فيما يخص المواد غير المصنوعة محليا وهذا من اجل حماية المنتج التونسي، وفي القانون الجزائري تطبق النسبة المخفضة في مجال الرسوم الجمركية، وفي هذه النقطة ايظا يتضح أن الجزائر هي الأضعف من حيث الحوافز الجمركية.

- الرسم على القيمة المضافة

في الجزائر يتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون

هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة. أما في تونس يتم توقيف العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.

- نظام الاهتلاك

بالنسبة لحافز تطبيق نظام الاهتلاك فكلا القانونين الجزائري والتونسي يطبقانه، مع أفضلية للقانون التونسي الذي يعمل بنظام الاهتلاك المتناقص وما يتميز به من امتيازات ضريبية حيث يمكن المستثمر من دفع ضرائب أخف خاصة في السنوات الأولى من نشاطه وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك حسب النظام المتناقص.

- ترحيل الخسائر وحقوق التسجيل

بالنسبة لحافز السماح بترحيل الخسائر نجده مطبق في الجزائر وغير مطبق في تونس أما بالنسبة لحقوق التسجيل ففي تونس يُعفى المستثمر من رسوم التسجيل والطابع الجبائي عقود الإحالة بمقابل بين غير المقيمين للمساكن السياحية المنجزة في نطاق مشاريع سياحية والتي وقع اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل، أما في الجزائر فيتم تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % .

الملاحظ من خلال هذه المقارنة البسيطة أن الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة التونسية أفضل من الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر

2- العمل على ثبات الضمانات الممنوحة للاستثمار

هناك العديد من الضمانات تمنها الدول المستضيفة للاستثمار لكسب ثقة المستثمرين وبالتالي استقطاب اكبر عدد ممكن من المشاريع ورؤوس الأموال، ويمكن تلخيص أهم الضمانات الممنوحة للاستثمار خاصة منه الأجنبي في النقاط التالية:

- احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق.
- عدم جواز تأميم الاستثمار أو وضع اليد عليه إلا بقانون أو عن طريق القضاء.
- حق المستثمر في تحويل رأس المال والأرباح بالنسب المتفق عليها.
- حل المنازعات التي تطرأ بين المستثمر والدولة المضيفة حسب ما هو متوافق عليه في العقد سواء عن طريق التحكيم التجاري الدولي كما يفضله الكثير من المستثمرين أو عن طريق القضاء الوطني.

الخاتمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنة الأساسية والقاطرة الرئيسية التي تدفع الاقتصاد الوطني نحو التطور حيث تعمل من خلال نشاطاتها ووظائفها إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة، لذا

أبدت الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا بهذا القطاع من خلال جملة من الإصلاحات المتعاقبة. وقد توصلنا في هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

أن المؤسسة الاقتصادية في الجزائر واجهت وتواجه صعوبات كثيرة من حيث التمويل والتوجيه والمهارة الفنية و التكوين، إضافة إلى مشاكل البيروقراطية الإدارية بالرغم من المجهودات المبذولة من الدولة بهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤون هذا القطاع، بالإضافة إلى وضع العديد من القوانين التي تهدف تطوير وتنمية القطاع، إلا أن هذه المجهودات تبقى غير كافية.

وعليه نقترح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في بعث هذا القطاع الحساس وجعله حقيقة القاطرة التي تسوق الاقتصاد الوطني إلى بر الأمان:

- المرافقة الحقيقية والجادة لهذه المؤسسات خاصة في مراحل نشأتها.
- عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- تشجيع البحث والابتكار وتطوير المناولة.
- تسهيل حصول هذه المؤسسات على قروض متوسطة من خلال تسويات تضمنها الدولة مع البنوك.